

آثار قرار رفع الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام التجاري الدولي

سامي محمد قاسم نعمان

قسم العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة عدن، اليمن

Sam_1985_3@hotmail.com

تاريخ النشر
2026/09/10

تاريخ القبول
2025/06/29

تاريخ الاستلام
2025/04/29

<https://doi.org/10.67883/uljash.v2i1.82>

للاقتباس: نعمان، سامي محمد. (2026). آثار قرار رفع الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام التجاري الدولي. مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية، 2(1)، 12-22.

ملخص

هذا البحث يهدف إلى معرفة آثار قرار رفع الرسوم الجمركية التي تتبناها الدول الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية على النظام التجاري الدولي، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية راعية لمبادئ الليبرالية التجارية وحرية التجارة الدولية، بل وأسهمت في إنشاء منظمة التجارة العالمية، لكنها انقلبت مؤخرًا على مبادئها الليبرالية، وبدأت التفكير برفع سعر الرسوم الجمركية وفرض قيود على الواردات، ويسعى البحث لمعرفة الدوافع لهذا التحول؛ مثل اتساع العجز التجاري، وبروز قوى اقتصادية منافسة كالصين. وقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات كان أهمها: أنه بسبب رفع الولايات المتحدة الأمريكية للرسوم الجمركية سيشهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا في النمو الاقتصادي، كما يمكن أن تؤثر تلك القرارات حال تطبيقها على فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لبعض نفوذها الاقتصادي، وتراجع الثقة الدولية في قيادتها للنظام التجاري العالمي، ويوصي الباحث الدول الاحتياط بالبحث عن آلية لتخفيف الاعتماد المفرط على الخارج، وتنويع مصادر الواردات وجهات التصدير، وتعزيز التحالفات الاقتصادية، مع السعي للانضمام لتكتلات اقتصادية متوازنة، كما يوصي البحث إلى السعي لتعزيز مصالح الدول عبر التعاون الاقتصادي كأحد أفضل الوسائل لضمان الاستقرار للتجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية الدولية، السياسات التجارية الحمائية، الاقتصاد الأمريكي.

©2026، نعمان، سامي محمد، الجهة المرخص لها: مجلة جامعة لحج للعلوم التطبيقية والإنسانية.

نشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط (Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة باستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. وتتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

لقد تربعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الاقتصاد العالمي، وكانت أكبر اقتصاد في العالم، وأكبر مصدر للسلع في العالم، بل وأيضًا أكبر سوق للسندات والأسهم في العالم؛ إذ كان الدولار الأمريكي هو العملة الأكثر موثوقية وطلبًا في العالم، ولذلك كان الدولار أكثر عملة تستخدم في التداول في التجارة الدولية، في ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز التجارة الدولية الحرة، التي من أجلها دعمت اتفاقيات الجات ودعمت عام 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية في سبيل ترسيخ قيادتها لليبرالية العالمية، وهو ما حقق لها مكاسب ونفوذًا سياسيًا واقتصاديًا كبيرًا وواسعًا في دول العالم بفضل اقتصادها وبفضل مبادئها التي كانت تنادي بها في سبيل تعزيز حرية التجارة الدولية، فأطلق على الولايات المتحدة الأمريكية فائدة العالم الحر.

لكن هذا الأمر تغير مع بداية القرن الجديد، مع بروز قوى اقتصادية جديدة استطاعت أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية، بل وتنافس

الولايات المتحدة الأمريكية تجاريًا داخل أسواق الولايات المتحدة الأمريكية نفسها (مثل الصين والهند)، وبدأ العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يتوسع، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في استخدام سياساتها التجارية لمواجهة ذلك من خلال اتباع سياسات تجارية حمائية، وهو ما يعدّ تخليًا من الولايات المتحدة الأمريكية عن مبادئها في الليبرالية التجارية، التي كانت قائدًا عالميًا لها، وفي هذا البحث سنستشرف تأثيرات تطبيق مثل هذه السياسات على علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية الدولية، خصوصًا في ظل صراع عالمي لتشكيل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في تأثيرات قرار رفع الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام التجاري الدولي، التي قد لا يدرك تأثيرها صانع القرار في البداية، لكنها تخلق مع مرور الوقت تأثيرات النظام التجاري الدولي، هذه الإشكالية يمكن بلورتها في سؤال رئيسي يمكن صياغته كالآتي:

منظمة التجارة العالمية أصبح في وضع صعب في ظل التحولات في السياسات التجارية للدول.

دراسة (المرعي، 2021) بعنوان " تداعيات السياسات التجارية الحمائية على العلاقات الاقتصادية الدولية. السياسة الأمريكية في عهد ترامب أنموذجاً" تتناول هذه الدراسة السياسات الحمائية وأدواتها، كما تناقش هذه الدراسة التبعات الاقتصادية للسياسات الحمائية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

مكونات البحث

يتكون هذا البحث من ستة مباحث، تتناول موضوع الدراسة بشكل مركز، المبحث الأول بعنوان: ظهور النظام التجاري الدولي وتطوره، والمبحث الثاني بعنوان: دور منظمة التجارة العالمية في منظومة التجارة الدولية، والمبحث الثالث بعنوان: دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس النظام التجاري الدولي المعاصر، والمبحث الرابع بعنوان: الاقتصاد الأمريكي وارتباطه بالاقتصاد العالمي، والمبحث الخامس بعنوان: الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للتفكير في إصدار قرار رفع الرسوم الجمركية، والمبحث السادس بعنوان: النتائج المتوقعة لرفع الرسوم الجمركية على النظام التجاري الدولي، وبعد ذلك النتائج التي وصلت لها الدراسة والتوصيات.

المبحث الأول

ظهور النظام التجاري الدولي وتطوره

1. مفهوم النظام التجاري الدولي

قبل الدخول في مفهوم النظام التجاري الدولي لا بد من الإشارة لمفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية التي تندرج ضمنها التجارة الدولية؛ إذ إن طبيعة المجتمع الدولي يتألف من دول ذات سيادة، وتنشأ فيما بينها علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وقانونية، يطلق عليها صفة العلاقات الدولية. (الشيخ، 2018، ص18)، وبالتالي فيمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها تفاعلات بين دول مستقلة ذات سيادة. من المفهوم السابق نستطيع أن نعرف العلاقات الاقتصادية الدولية بأنها العلاقات بين دول ذات سيادة أو دول ذات سيادة ومنظمات دولية تختص بالجوانب الاقتصادية، أو هي العلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة التي تتم بين طرفين دوليين أو أكثر، أو كما عرفها فاتق (1998) بأنها "جميع أشكال وصور النشاطات والممارسات الاقتصادية التي تنشأ عبر الحدود السياسية".

ويمكن تعريف التجارة الدولية بأنها "تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع عن طريق الحدود الدولية" أو "عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المنتجات (سلع وخدمات) بين الدول" (موسى، والحنيطي، 2017، ص13)، وتخضع التجارة الدولية لمجموعة من القواعد التي تضعها الدول، تُعرف بالسياسة التجارية وهي: "مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف"، أو "هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة" (حكيم، 2003، ص30)

أما النظام التجاري الدولي فيعرف بأنه مجموعة القواعد والأسس والاتفاقيات التي تحكم التجارة بين الدول، وبالتالي يمكن القول بأن النظام التجاري الدولي يشمل العناصر الآتية:

- القوانين والاتفاقيات التي تنظم التجارة الدولية والتي تصدر من جهات دولية أو عبر اتفاقيات دولية، مثل اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية.
- الجهات المراقبة والمحددة للقواعد والأسس والاتفاقيات التجارية الدولية، وهي المنظمات أو المؤسسات الدولية التي تحظى بالقبول الدولي ومسئولة عن تسيير وتنظيم التجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية.

2. ظهور وتطور النظام التجاري الدولي

لقد شهدت التجارة الدولية العديد من التحولات خلال فترات زمنية مختلفة، فعلى الرغم من أن التجارة الدولية ظهرت منذ العصور الأولى، فالثورة الصناعية كانت بمثابة الانطلاقة الأساسية لها؛ إذ زادت الحاجة للمواد الأولية، وزاد الإنتاج الصناعي، وظهرت الحاجة لأسواق لتصريف المنتجات، وهنا بدأ استعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية، ومن

- ما تأثيرات قرار رفع الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام التجاري الدولي؟
- وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:
- كيف ظهر وتطور النظام التجاري الدولي؟
- ما دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس النظام التجاري الدولي المعاصر؟
- ما دور منظمة التجارة العالمية في منظومة التجارة الدولية؟
- ما حجم الاقتصاد الأمريكي؟ وما مدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي؟
- ما الأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إصدار قرارات رفع الرسوم الجمركية؟
- ما النتائج المتوقعة لرفع الرسوم الجمركية على النظام التجاري الدولي؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

- تسليط الضوء على تحول السياسات التجارية الأمريكية من الليبرالية إلى الحمائية؛ ما يعد مؤشراً على تغير في التوازنات الاقتصادية.
- تحليل تداعيات القرار الأمريكي على التجارة الدولية خاصة في ظل اعتماد أسواق كثيرة على الأسواق الأمريكية.
- تقديم رؤية مستقبلية لصانع القرار في الدول النامية حول كيفية التعامل مع مثل هذه القرارات وتجنب آثارها السلبية.
- أهمية الحالة الأمريكية كنموذج يمكن تطبيق نتائجه وتحليلاته على دول كبرى أخرى قد تنتهج السياسات نفسها.

أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال الدراسة التي يتناولها إلى استعراض الآثار المتوقعة لقرار رفع الرسوم الجمركية على النظام التجاري الدولي، خصوصاً تلك القرارات التي تتخذها الدول التي تمتلك ثقلًا اقتصاديًا كبيراً في الاقتصاد العالمي، كالولايات المتحدة الأمريكية، كمثال على تأثير الرسوم الجمركية على الاقتصاد، كما سيقوم الباحث من خلال الدراسة بتحليل حجم الاقتصاد الأمريكي ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي، والأسباب التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير مبادئها التجارية في دعم حرية التجارة العالمية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي في التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالعلاقات التجارية الدولية، واستخدم المنهج الاستقرائي لاستشراف أثر قرار رفع الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام التجاري الدولي.

الدراسات السابقة

خلال قيام الباحث بجمع البيانات والبحث عن معلومات ومصادر لاستخدامها في هذه الدراسة اضطلع على عدة دراسات وأوراق بحثية ذات علاقة بالموضوع كانت الآتي:

دراسة (سمية، 2008): بعنوان "سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية.. مع الإشارة لحالة الجزائر"، وتطرق الدراسة إلى مفاهيم السياسات التجارية وتطورها ووسائل مراقبتها مع التطرق للسياسات التجارية للدول النامية والسياسات التجارية للدول الصناعية وأسباب اتباعها لهذه السياسات.

دراسة (محمد، 2016): بعنوان "السياسة التجارية والاندماج في الاقتصاد الدولي"، وقد ناقشت هذه الدراسة مفهوم التجارة الدولية وأدوات السياسة التجارية الدولية وأهميتها في الاقتصاد الدولي، من توضيح مراحل تطور النظام الاقتصادي الدولي، وتطور السياسات التجارية الدولية عبر مراحل زمنية متعددة، مع توضيح السياسات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية.

دراسة (قده، جميلة وغربي، 2022) بعنوان "الحمائية الجديدة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد الدولي"، وسلطت هذه الدراسة الضوء على أهم التحديات التي تواجه تحرير التجارة، وأشكال السياسات الحمائية الجديدة، وقد خلصت إلى أن مستقبل

سهولة الوصول إلى الأسواق.

تشجيع التجارة الدولية من خلال إزالة القيود والحواجز.

انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.

منظمة التجارة العالمية

ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة في عام 1945م وأثناء مفاوضات مؤتمر بريتون وودز قبل قيام الجات؛ إذ نوّش مشروع لإنشاء منظمة تجارية دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن الكونجرس رفض المصادقة على هذا المشروع بسبب المخاوف من تحرير التجارة الدولية، وما يمكن أن يلحقه من ضرر بالصناعات الوطنية الأمريكية، التي رأى أنها تحتاج إلى الحماية. (ناصر، 2020، ص5).

ولكن خلال جولة الأورجواي وهي الجولة الثامنة من جولات مفاوضات اتفاقية الجات ظهرت الحاجة لإنشاء منظمة دولية تعني بالتجارة الدولية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة.. الجات.

ومنظمة التجارة العالمية منظمة مستقلة ماليًا وإداريًا، وليست تابعة للأمم المتحدة، تأسست رسميًا في أول يناير 1995م. بعد ختام جولة أورجواي في 15 ديسمبر 1993م، التي وقع بيانها الختامي في اجتماع مراكش أبريل 1994م، وتعد الموافقة على اتفاقيات الجات بجميع بنودها شرطًا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أوجه التماثل والاختلاف بين الجات ومنظمة التجارة العالمية:

الجات ليست منظمة بالمعنى الكامل للمنظمات الدولية؛ ومن ثم فليس لها سكرتارية دائمة، ولا مبنى مستقل، أما منظمة التجارة العالمية فهي منظمة عالمية بالمعنى القانوني الشامل لها، ولها مقر في جنيف بسويسرا وهيكل تنظيمي.

تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة النظام الاقتصادي العالمي بطريقة أعم وأشمل مما كانت تقوم به الجات، وقد تم إدخال بعض المواضيع الجديدة ضمن نطاق إشراف منظمة التجارة العالمية، مثل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وجوانب البيئة المؤثرة على المبادلات التجارية.

التزامات الدول في اتفاقية الجات مشروطة ومرتبطة بالاتفاقيات الثنائية الموقعة وذات أجل قصير، وأما التزامات منظمة التجارة العالمية فدائمة ونهائية وملزمة للأعضاء.

كانت اتفاقية الجات تغطي بعض السلع الصناعية وشيئًا من السلع الزراعية فقط، أما منظمة التجارة العالمية فتغطي كل التزامات الجات السابقة وما تمت الإشارة إليه في النطاق.

اتفاقية الجات تخلق من نظام متكامل وفعال لفض المنازعات، بعكس منظمة التجارة العالمية التي كان من أساس بنائها الإداري وجود مثل ذلك النظام، بل اعتنى به ليكون فعالاً وسريعاً يتواءم مع إيقاع التجارة العالمية في العصر الراهن.

اتفاقية الجات ليست لها علاقة بالمنشآت الفردية ولا الأفراد، أما منظمة التجارة العالمية فيمكن للأفراد والمنشآت الفردية والشركات فضلاً عن الحكومات الاستفادة منها ومن أجهزتها المختلفة، وخاصة حين حدوث ممارسات تخالف منطلقات المنظمة، وفي حال النزاع القانوني حولها.

المبحث الثاني

دور منظمة التجارة العالمية في منظومة التجارة الدولية

منظمة التجارة العالمية هي إحدى منظمات النظام الاقتصادي الدولي بجانب البنك وصندوق النقد الدوليين، وهي منظمة تعني بالجانب التجاري الدولي، وتلعب منظمة التجارة العالمية دورًا مهمًا في إدارة التجارة الدولية وتيسيرها من خلال توفير الهيكل المؤسسي والقانوني الناظم للتبادلات التجارية بين الدول الأعضاء فيها؛ إذ تدبر منظمة التجارة العالمية القواعد العامة للمنظمة للتجارة الدولية، كما أنها تركز على مساعدة الدول النامية في تحسين قدرتها التجارية (ما يقارب ثلثي أعضاء المنظمة هم من الدول النامية)، كما تعدّ منبرًا للتفاوض على اتفاقيات تجارية وحل المشكلات التجارية التي تواجه أعضائها. وهي ليست اتفاقيات جامدة، بل هي آلية مستمرة للتشاور والتحديث من حين لآخر، ولا تشمل فقط السلع والخدمات، بل تتجاوزها لتشمل حتى الملكية الفكرية، مع

أجل تصريف فوائض الإنتاج، ولكن التنافس بين الدول الاستعمارية في المجال التجاري أدى لصراعات تجارية دولية خصوصًا مع ظهور نظريات تجارية تدعو لتدخل الدول بفرض سياسات تتحكم في تجارتها، مثل النظرية التجارية، وهو ما أدى إلى وجود علاقات تجارية غير متكافئة، سواء بين الدول الصناعية بعضها مع بعض أو بين الدول الصناعية والدول الأخرى، لذلك ظهرت العديد من النظريات التي تدعو لتحرير التجارة كوسيلة لتخفيف الصراعات التجارية بين الدول، مثل نظرية التكاليف المطلقة ونظرية الميزة النسبية لديفيد ريكاردو، لكن الأفكار في تقييد التجارة ما زالت مؤيدة من قبل بعض المفكرين.

وشهد العالم أزمة اقتصادية عالمية (أزمة الكساد العالمي) في عام 1929م، التي استمرت إلى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، وما كادت تنتهي هذه الأزمة حتى بدأت الحرب العالمية الثانية، التي أكلت الأخضر واليابس، وخلفت الكثير من الخسائر البشرية والاقتصادية لدول العالم، وخلفت أيضًا كثيرًا من العوائق أمام التجارة الدولية، مما قوّض قيام نظام تجاري حر؛ إذ سببت الحرب العالمية الثانية، بما أعقبها من دمار ومعاناة إنسانية، اضطرابًا كبيرًا في التجارة العالمية، (Wester, 2022, p 4)

وقد فرضت الظروف الاقتصادية الحاجة إلى التعاون الدولي مما أدى لانعقاد مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1944م، وذلك لمعالجة المشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها دول العالم، ومن بينها إيجاد آلية لتنظيم التجارة الدولية، وقد كان من أبرز نتائج هذا المؤتمر الاتفاق بين الدول المجتمعة وعددها 44 دولة على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء، ولكن لم يتم الاتفاق على إيجاد إطار نهائي لتنظيم التجارة الدولية حتى عام 1946م؛ إذ دعت الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946م، وأكملت أعماله في جنيف عام 1947م، واختتمت في هافانا عام 1948م؛ إذ تمخض عن هذا المؤتمر وثيقة سميت بميثاق هافانا؛ إذ وضعت فيه بعض القواعد والأسس التي تنظم سلوك الدول في المبادلات التجارية، مثل خفض الرسوم الجمركية، ومنع نظام الحصص وإلغاء إعانات التصدير وتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء؛ وذلك من أجل تحقيق العدالة التجارية بين الأعضاء.

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في ميثاق هافانا عدم تلبيتها لطموحاتها، فقامت بسحب موافقتها ولم تصادق رسميًا عليه، ولذلك أصبح هذا الميثاق في خبر كان.

وفي أثناء الإعداد لمؤتمر هافانا وجهت الولايات المتحدة الأمريكية دعوة إلى عقد مؤتمر في جنيف عام 1947م حضرته 23 دولة، ناقشت الأمور المتعلقة بتحرير التجارة فيما بينها، ونتج عن هذه المفاوضات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) (الجات) عام 1947م (بلعز، 2015، ص4).

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

بعد رفض الكونجرس لاتفاقية هافانا ورفضه إنشاء منظمة للتجارة العالمية، تحركت 23 دولة لإيجاد اتفاقية تجارية بديلة تسعى لتسهيل وتنظيم التجارة بينها، فتم الإعلان عن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، التي تُعرف اختصارًا (بالجات)، وقد شملت 4500 تخفيضًا تجاريًا لمختلف المواد على أساس ثنائي لتبادل هذه التنازلات، تشمل 38 مادة تنظم التجارة الدولية بين الدول المتعاقدة؛ إذ تم التوقيع عليها في قصر الأمم المتحدة في جنيف عام 1947م، على أن تكون هذه الاتفاقية مؤقتة (كخطوة أولى) لإنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد ارتفع عدد أعضاء الدول الأعضاء ليصبح 118 دولة عام 1994 (لعيساوي، 2021، ص30)، وقد عقدت 8 جولات من جولات مفاوضات الجات كان آخرها جولة الأورجواي عام 1986.

أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات):

إقامة نظام تجارة دولية حرة يفضي إلى رفع مستويات المعيشة وتحقيق مستويات التوظيف الكامل في تلك الدول.
تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في الدخل القومي.
الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية والعمل على تطويرها.
تنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية والخدمية.
تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

التجارية الإقليمية؛ كالاتحاد الجمركي، ومناطق التبادل الحر، وأيضاً الامتيازات التي تمنحها بعض الدول المتقدمة للدول النامية

ثانياً: مبدأ المعاملة الوطنية، ويقصد به عدم التفرقة بين السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، سواء من حيث فرض الضرائب المحلية أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين.

2. مبدأ الشفافية، ويقصد به توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين والمستثمرين.

3. مبدأ التجارة العادلة ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية وقد تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تؤثر على التبادل الدولي ومنها الدعم والإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق.

4. مبدأ التبادلية (تخفيض القيود التجارية أو إلزالتها) ويقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود وتخفيضها.

المبحث الثالث

دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس النظام التجاري الدولي المعاصر

بدءاً من عام 1945م أرادت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً عالمياً مستقراً لتستفيد في ظله من مميزات الاقتصاد كدولة ناجية من آثار الحرب العالمية الثانية المدمرة، كما كانت في حاجة إلى حشد طلب عالمي فعال لازدهار مشاريعها الإنتاجية (فالرشتاين، 2014، ص49)، ومنذ ذلك الحين عززت الولايات المتحدة الأمريكية دورها الاقتصادي كأقوى دولة اقتصادياً.

دعم الولايات المتحدة الأمريكية لنظام تجاري دولي حر

لقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية العالم على عدة مستويات؛ فعلى المستوى القانوني عبر الأمم المتحدة أو عبر المستوى النقدي والمالي عبر صندوق النقد والبنك الدوليان، وأيضاً على المستوى التجاري عبر اتفاقيات التجارة وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية (إسماعيل، 2022، ص150)؛ إذ لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في تشكيل الاقتصاد العالمي سواء على المستوى التجاري أو المستوى النقدي والمالي، فمؤتمر بريتون وودز، الذي عُقد لإعادة تشكيل نظام اقتصادي دولي مستقر في الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم منها.

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تشكيل نظام اقتصادي دولي ليبرالي واقتصادات وأسواق مفتوحة ونظم سياسية ديمقراطية (مازار وآخرون، 2011، ص1)، رأت أن ذلك يحمي العالم من الحروب الاقتصادية، ويحقق السلام العالمي؛ لذلك سعت لتعزيز مفهوم الليبرالية التجارية ومبادئها، لكن بشرط أن يتناسب ذلك مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب العالمية بأقل الأضرار مقارنة بدول أوروبا، وبما يضمن تحقيقها للأرباح؛ لكونها الاقتصاد الصناعي الأكبر الذي لم يُدمر بالحرب، ولذلك فقد سعت لحماية مصالحها التجارية.

وقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1945م قبل قيام الجات؛ إذ أقرت الحكومة الأمريكية آنذاك مشروعاً لإنشاء منظمة تجارية دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن الكونجرس رفض المصادقة على هذا المشروع.

ورغم ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم إنشاء العديد من الاتفاقيات الميسرة والضامنة لحرية التجارة، ويمكن إبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس نظام تجاري دولي حر من خلال:

دور الولايات المتحدة في دعم اتفاقيات الجات:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في إنشاء وتنفيذ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة باتفاقية الجات؛ إذ كانت من أول الدول الموقعة عليها، كما أنها دعمت مبادئ الجات وخصوصاً مبدأ الدول الأولى بالرعاية، فنجدها قدمت معاملات تفضيلية للكثير من الدول النامية في ذلك الوقت لدعم اقتصادها عبر معاملات تجارية تفضيلية لسلع تلك الدول التي أصبحت فيما بعد من الدول المتقدمة اقتصادياً، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، كما سعت الولايات المتحدة إلى تحرير التجارة العالمية من خلال خفض

إيجاد آلية للتسوية في المنازعات بما يضمن الاستقرار التجاري الدولي ومنع المنازعات والحروب التجارية.

كما تلزم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الحكومات بجعل سياساتها التجارية شفافة من خلال إخطار المنظمة بالقوانين السارية والتدابير المتخذة، ويجب على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الخضوع لتدقيق دوري لسياساتهم وممارساتهم التجارية؛ إذ تتضمن كل مراجعة تقارير من الدولة المعنية ومنظمة التجارة العالمية. (منظمة التجارة العالمية، 2020)

وتضم منظمة التجارة العالمية 166 دولة عضواً منها 117 دولة نامية، وتتخذ قراراتها بتوافق آراء جميع الأعضاء.

أنشطة منظمة التجارة العالمية الأساسية:

تتركز أنشطة منظمة التجارة العالمية في سبعة أنشطة أساسية، هي:

- التفاوض على خفض عوائق التجارة أو إلزاتها (التعريفات الجمركية على الواردات، وغيرها من العوائق التجارية) والاتفاق على قواعد تنظيم سير التجارة الدولية (مثل مكافحة الإغراق، والدعم، ومعايير المنتجات، إلخ).
- إدارة ومراقبة تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية المتفق عليها لتجارة السلع، وتجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- رصد ومراجعة السياسات التجارية لأعضائها، بالإضافة إلى ضمان شفافية اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية.
- تسوية النزاعات بين أعضائها بشأن تفسير وتطبيق الاتفاقيات.
- بناء قدرات المسؤولين الحكوميين في الدول النامية في شؤون التجارة الدولية.
- مساعدة الدول التي لم تنضم بعد إلى المنظمة في عملية الانضمام.
- إجراء البحوث الاقتصادية وجمع ونشر بيانات التجارة.

أهداف منظمة التجارة العالمية

تتركز أهداف منظمة التجارة العالمية في ضمان انفتاح التجارة العالمية ورفع مستوى العيش والدخل، وضمان الحق في الشغل، وتطوير الإنتاج وتنمية التجارة الدولية، واستغلال متكامل لمصادر الاقتصاد العالمي، كما تتحدث المنظمة عن أهداف أخرى، مثل تطوير قطاع الخدمات، وترسيخ ثقافة حماية البيئة، بالإضافة إلى مساعدة الدول النامية على تحقيق تنمية محلية مستدامة، إلا أن الهدف الرئيسي يظل تحرير التجارة الدولية وإزالة أي عقبات في طريق هذا الهدف (نارليكار، 2008، ص24)

دور منظمة التجارة العالمية في منع المنازعات التجارية

يعد أحد أهم وأبرز الاختلافات بين الجات ومنظمة التجارة العالمية هو وجود آلية لتسوية المنازعات التجارية ضمن أطر منظمة التجارة العالمية، وهي آلية تهدف لتسوية المنازعات التجارية بين الدول وضمان عدم نشوء حرب تجارية، وضمان استقرار وانسيابية التجارة الدولية.

وهناك نوعان من وسائل حل النزاعات وتسويتها في منظمة التجارة العالمية: الوسائل الودية غير القضائية لتسوية المنازعات (الزهراني، 2025، ص404). نظام التحكيم الإلزامي من طرف ثالث على مرحلتين الموجود ضمن آليات حل المنازعات في منظمة التجارة العالمية؛ يتعين على الأطراف التي تواجه نزاعات تجارية أن تحيل هذه المسألة أولاً إلى لجنة تحكيم خاصة مكونة من محكمين محايدين، تشبه هذه اللجان المحاكم، وإن كانت تختلف قليلاً عن المحاكم العادية، يتم اختيار أعضاء اللجنة بشكل جماعي من قبل الدول المنتزعة، وفي حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء، يعين المدير العام لمنظمة التجارة العالمية عضو للجنة، وتتكون اللجان من ثلاثة خبراء على الأقل، وأحياناً خمسة، من دول مختلفة، ويعرض تقرير اللجنة على هيئة تسوية المنازعات، التي لا يمكنها رفضه إلا بتوافق الآراء. (Rajitha, 2023, page188)

مبادئ منظمة التجارة العالمية

1. مبدأ عدم التمييز وهو يشتمل على مبدئين فرعيين:

أولاً: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهو يعني إذا أعطت دولة ما لدولة أخرى ميزة معينة فيما يخص الصادرات والواردات فينبغي عليها أن تتمتع هذه الميزة على كل الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، ويستثنى من ذلك الاتفاقيات

أخرى، كما أنها ثالث أكبر دولة مصدرة في العالم (إسماعيل، 2022، ص 149).

وتقوم السياسة الأمريكية على مرتكز مهم وهو أنه كلما ضعف الاقتصاد الأمريكي ضعفت تبعاً له سياسة النفوذ الأمريكية (البكري، 2011، ص 37).

أهم أسباب قوة الاقتصاد الأمريكي:

قوة الدولار كعملة موثوقة للعالم أجمع؛ إذ تعدّ العملة الأولى عالمياً، وبفضل اتفاقية بريتون وودز أصبحت عملة احتياطيات أغلب دول العالم (يشكل 59% من حجم الاحتياطيات الأجنبية العالمية) (الب، 2021)، (كما أنّ 50% من حجم التجارة الدولية تتم بالدولار) (الجميلي، 2013، ص 209).

سوق استهلاكي ضخم (عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للبنك الدولي 340 مليون نسمة) (بلغت قيمة متوسط إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة منذ عام 1947م حتى عام 2024م 6631.63 مليار دولار أمريكي) (Trading Economy، 2025) م يعد السوق الأمريكي أكبر سوق استهلاكي في العالم من حيث القدرة الشرائية (في نهاية عام ٢٠٢٤م، شكّلت نفقات الاستهلاك الشخصي 68% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي)، (O'Neill، 2025) كما أنّ بعض الخبراء أشار إلى أنّ حجم واردات أمريكا الضخم هو أحد أسباب استمرار حضور الدولار في الأسواق العالمية، فعندما تستورد الولايات المتحدة الأمريكية السلع والخدمات من الخارج فإنّها تضخ فعلياً الدولار في الاقتصاد العالمي، وهو ما يوفر إمداداً دائماً للدولار في السوق (المركز العربي، 2025، ص 7).

ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة وخصوصاً في السندات الأمريكية وشركات التكنولوجيا (زاد نصيب الولايات المتحدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد من جملة الاستثمارات العالمية من 11.6% في عام 2023، إلى 14.3% في الأشهر الـ 12 حتى نوفمبر 2024 بعدد أكثر من 2100 مشروع استثمار مباشر أجنبي مقارنة بـ 400 فقط للصين) (الجزيرة، 2025).

توفر مصادر طاقة متنوعة وكبيرة (تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتج للطاقة الكهربائية في العالم) (إسماعيل، 2022، ص 148).

الجدول رقم (1): يبين احتياطي وإنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية وفق معطيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك لعام ٢٠١٩م.

الاحتياطي من النفط / مليار برميل	النسبة العالمية	الإنتاج/مليون برميل في اليوم الواحد	النسبة العالمية
52.6	3.3%	17	17.9%
الاحتياطي من الغاز/تريليون متر مكعب	النسبة العالمية	الإنتاج/مليار متر مكعب في اليوم الواحد	النسبة العالمية
14.2	6.8%	920	23.1%

المصدر: فلاح حسن حمادي - اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الأمريكية والصعود الصيني- مجلة دراسات دولية- بغداد العراق- العدد 94- 2023/7/30- صفحة رقم 323.

القطاعات التكنولوجية المتطورة؛ إذ كانت الولايات المتحدة في طليعة الدول التي اهتمت بالصناعات التكنولوجية والإنفاق على البحث العلمي؛ إذ عززت الابتكار في مختلف القطاعات، فعلى سبيل المثال، يعد وادي السليكون مركزاً عالمياً للتكنولوجيات المتطورة والشركات الناشئة، مما يدفع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، كما أنّ إنفاقها على البحث العلمي سجل 3.59% من حجم ناتجها القومي عام 2022م؛ أي ما يزيد عن 897 مليار دولار سنوياً، وهو أعلى من المعدل العالمي البالغ 2.68% (البنك الدولي، 2025)، وهو ما يمنحها أفضلية علمية كبيرة ومتقدمة على باقي دول العالم في الإنتاج التكنولوجي خصوصاً وأنّ أغلب الإنفاق على البحث العلمي تقوم به شركات ومؤسسات، وبالتالي انعكس ذلك في سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا القطاع، الذي يمثل 10% من حجم الناتج المحلي الأمريكي، ويعمل فيه أكثر من 19% من حجم العاملين في القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، أما من

الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وهو ما أدّى إلى زيادة حجم التجارة الدولية وتسهيل تدفق السلع والخدمات بين الدول.

دور الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء منظمة التجارة العالمية:

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية عضواً مؤسساً في منظمة التجارة العالمية، ومن أبرز الداعمين لها باعتبارها منظمة تسعى لخلق نظام تجاري دولي حر، وهو ما يتواءم ومبادئ الولايات المتحدة الأمريكية في خلق نظام تبادل دولي متعدد الأطراف، كما أنها من أكبر المساهمين الماليين في منظمة التجارة العالمية.

دور الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية النافتا

النافتا هو التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية، وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وهي منطقة التبادل الحر فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وقد تأسست عام 1994م، لتشمل ضمن ما تشمله إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو 9000 سلعة خلال 15 عاماً، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك.

كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وقّعت على العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع العديد من الدول في إطار سعيها لتعزيز مبادئ التجارة الدولية الحرة.

بروز أفكار للحماية التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية

ومع أنّ الهدف الرئيسي لإنشاء منظمة التجارة العالمية هو ضمان حرية التجارة العالمية فإنها لم تحقق النجاح المرجو منها بشكل كامل، فعلى الرغم من نجاح 4 جولات من جولات المفاوضات بشأن تحرير التجارة فقد فشلت الجولة الخامسة من جولات المفاوضات التي استمرت في الفترة ما بين ٢٠٠١م وحتى ٢٠١٥م دون أن تفلح في خفض الإجراءات الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة على قطاعها الزراعي (شادي، 2023) وهو ما يوضح تمسك الكثير من الدول المتقدمة بسياسات حمائية لدعم بعض قطاعاتها الاقتصادية التي قد تتعرض لمخاطر في حالة التحرير الكامل للتجارة. وهو ما يوضح أن السياسات الحمائية ليست فكرة جديدة في عقل صانع القرار الأمريكي بل هي فكرة متجذرة.

فبدأت الولايات المتحدة منذ بدايات 2015م في اتخاذ سياسات تجارية حمائية، وبدأت مجموعة من النزاعات مع شركائها التجاريين عن طريق اتخاذها خطوات تهدف إلى خفض العجز التجاري السلعي معهم، ولم تفرق في ذلك بين حلفاء وخصوم، وقد طالبت هذه النزاعات الصين، وأوروبا، والهند، وتركيا والمكسيك وغيرها، كما هدّدت بالانسحاب من اتفاقية النافتا ومن منظمة التجارة العالمية، وبدأت في شن حرب تعريفات مع الصين رغم أنها عضو في منظمة التجارة العالمية، وأيضاً فرضت تعريفات جمركية مرتفعة على واردات الحديد من المكسيك بلغت 25% منذ 2018م، وهو ما يوضح أن السياسات الحمائية في الولايات المتحدة بدأت الظهور التدريجي في قرارات صانع القرار الأمريكي كما أصدرت قانون البنية الأساسية عام 2021م، وقانون الرقائات الإلكترونية 2022م، وهي في ظاهرها قوانين لدعم تمويل الاستثمارات الوطنية، لكنّها تمثل قيوداً صريحة على التجارة والاستثمار والتكنولوجيا مع الصين (محي الدين، 2023، ص 21).

المبحث الرابع

الاقتصاد الأمريكي وارتباطه بالاقتصاد العالمي

يعدّ الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصاد في العالم؛ إذ تُسهم الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها بربع حجم الناتج المحلي العالمي البالغ 110 تريليون دولار في عام 2024م؛ إذ يبلغ الناتج المحلي الأمريكي 29.7 تريليون دولار (البنك الدولي الأمريكي، 2025)، تليها الصين بناتج محلي يبلغ 18.53 تريليون دولار، وتُسهم بـ 11% من التجارة العالمية، و12% من المطالبات الأجنبية للبنوك، و35% من القيمة السوقية للأسهم العالمية (Kose, others, 2017, page 2)، كما تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر مؤسستين ماليتين ونقديتين في العالم (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وهي أكبر مستورد للسلع في العالم، ورغم أنّ عدد سكانها ليس الأكبر فإنّ متوسط دخل الأسرة الأمريكية أعلى بكثير من متوسط دخل أي دولة

وتعدُّ كندا أكبر مستورد سلع من الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ استحوذت على 17.3% من إجمالي صادرات السلع الأمريكية. أما أكبر خمس دول مستوردة لصادرات السلع الأمريكية في عام 2022، فكانت: كندا (356.5 مليار دولار أمريكي)، والمكسيك (324.3 مليار دولار أمريكي)، والصين (150.4 مليار دولار أمريكي)، واليابان (80.2 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (76.2 مليار دولار أمريكي).

وكانت الصين أكبر مؤرّد للسلع إلى الولايات المتحدة؛ إذ شكلت 16.5% من إجمالي واردات السلع. أما أكبر خمسة موردين للسلع الأمريكية في عام 2022 فكانوا: الصين (536.3 مليار دولار أمريكي)، والمكسيك (454.8 مليار دولار أمريكي)، وكندا (436.6 مليار دولار أمريكي)، واليابان (148.1 مليار دولار أمريكي)، وألمانيا (146.6 مليار دولار أمريكي).

وكانت أيرلندا أكبر مشترٍ لصادرات الخدمات الأمريكية في عام 2022؛ إذ استحوذت على 9% من إجمالي صادرات الخدمات الأمريكية. وكانت أكبر خمس دول مستوردة لصادرات الخدمات الأمريكية في عام 2022 هي: أيرلندا (83.1 مليار دولار أمريكي)، والمملكة المتحدة (80.9 مليار دولار أمريكي)، وكندا (69.5 مليار دولار أمريكي)، وسويسرا (52.4 مليار دولار أمريكي)، والصين (42.2 مليار دولار أمريكي). (USTR، 2022)

المبحث الخامس

الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للتفكير إصدار قرار رفع الرسوم الجمركية

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للتفكير في إصدار قرار رفع الرسوم الجمركية، وبعيداً عن الأسباب السياسية، يمكن ذكر الأسباب الاقتصادية في الآتي:

1-5 ارتفاع حجم العجز التجاري

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في التفكير في التحول إلى السياسات التجارية الحمائية مع ارتفاع حجم العجز في ميزانها التجاري (وهو ما تم توضيحه المبحث السابق)، وتحولها من صاحبة أكبر مسهم في التجارة الدولية إلى ثاني أكبر مسهم، في ظل بروز الصين كأكبر مسهم في التجارة الدولية، فلجأت الولايات المتحدة الأمريكية لعدة إجراءات بهدف حماية صناعاتها واقتصادها الوطنية بأساليب تعكس تخليها التدريجي عن مبادئها الليبرالية في مجال التجارة الدولية.

الآزمات المالية

تعرضت الكثير من القطاعات الاقتصادية لازمات مالية وتمويلية نتيجة للمنافسة الخارجية، مما دفع الحكومة الأمريكية لإقرار سياسات تمويلية تشجيعية للصناعات المحلية وفرض سياسات حمائية لحمايتها. (قدة، وغربي، 2022، ص52)

حماية الصناعات الأمريكية المحلية

إن رفع الرسوم الجمركية من وجهة النظر الأمريكية الحكومية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع الأمريكية محلية الصنع، مما يسمح للمنتجات الوطنية بالمنافسة في السوق المحلية بعد أن كانت المنافسة السعيرية غير عادلة وفقاً للمنظور الحكومي الأمريكي، وهو ما عرض الصناعات والشركات الأمريكية لخطر الإغلاق.

تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل

تطالب الولايات المتحدة الأمريكية من العديد من الدول بفتح أسواقها للمنتجات الأمريكية بالقدر نفسه الذي تفتحه الولايات المتحدة أمام منتجاتها.

الضغط على الشركات الأمريكية المهاجرة للعودة إلى الداخل الأمريكي إنّ العديد من الشركات الأمريكية نقلت مصانعها إلى دول خارج الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من الإعفاءات الضريبية والجمركية وانخفاض أجور الأيدي العاملة في تلك الدول، مستغلة أن تلك الدول كانت تحظى بمعاملة جمركية تفضيلية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ما تسبب في فقدان العديد من الفرص الوظيفية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. زيادة الإيرادات الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية

خلال التوظيف المباشر في الصناعة، أو وظائف موردي تكنولوجيا المعلومات، أو الوظائف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات (في عام 2020م، بلغ عدد مؤسسات صناعة تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة 275,859 مؤسسة) (ATKINSON، 2022).

توسع قطاع التصنيع؛ إذ تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بعد الصين في التصنيع العالمي بقيمة 2 تريليون دولار.

توسع حجم المعاملات في البورصات الأمريكية التي تعدُّ الأكبر في العالم وتعدُّ من أكبر المؤثرات على الاقتصاد العالمي.

كما أن الشركات الأمريكية من ضمن قائمة أكبر الشركات العالمية، إضافة لسيطرة الولايات المتحدة على سوق صادرات السلاح في العالم، إضافة إلى سيطرة الشركات الأمريكية على السوق العالمي كأكبر شركات ذات قيمة سوقية.

جدول رقم (2) قائمة أكبر الشركات في العالم من حيث القيمة السوقية بالمليار دولار

الرقم	اسم الشركة	القيمة السوقية	جنسية الشركة
1	شركة أبل- (AAPL)	3146	أمريكية
2	شركة مايكروسوفت - (MSFT)	2892	أمريكية
3	شركة نفيديا (NVDA)	2645	أمريكية
4	شركة أمازون (AMZN)	2002	أمريكية
5	شركة الفابيت - جوجل	1649	أمريكية
6	أرامكو	1661	سعودية
7	شركة ميتا - فيسبوك (META)	1347	أمريكية
8	شركة بيركشاير هاثاواي (BRK)	1155	أمريكية
9	شركة تسلا- (TSLA)	937.91	أمريكية
10	برود كوم	89693	أمريكية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات موقع Companies Market Cap وفقاً لبيانات 28 أبريل الرابعة عصرًا.

نلاحظ أن 9 من أكبر 10 شركات في العالم هي شركات أمريكية، كل ذلك أسهم في ازدياد أهمية الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد العالمي.

2-4 مدى ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالاقتصاد العالمي

تعدُّ الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر دولة تجارية في العالم، بعد الصين؛ إذ قاربت صادراتها وواراداتها من السلع والخدمات عام 2022 م 7 تريليون دولار، كما أن لها علاقات تجارية مع أكثر من 200 دولة ومنطقة ورابطة إقليمية حول العالم، كما أنها ثاني أكبر مصدر للسلع في العالم بعد الصين بإجمالي صادرات أكثر من 2.1 تريليون دولار للفترة نفسها، وتعدُّ كندا أكبر مستورد للسلع الأمريكية، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستورد للسلع في العالم بإجمالي واردات يبلغ 3.2 تريليون دولار. كما تعدُّ أكبر مصدر للخدمات في العالم للعام نفسه بقيمة صادرات 926 مليار دولار ونسبة 30,7% من حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها الوقت نفسه أكبر مستورد للخدمات في العالم، بإجمالي واردات 680 مليار دولار للعام نفسه. (USTR، 2022)

جدول رقم (3) حجم صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع والخدمات لعام 2022 بالمليار دولار

البيان	القيمة بالمليار دولار
حجم صادرات السلع	2100
حجم واردات السلع	3200
حجم صادرات الخدمات	926
حجم واردات الخدمات	680

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مكتب التجارة الأمريكية USTR ونلاحظ من البيانات السابقة وجود عجز في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع حجم وارداتها عن صادراتها؛ إذ تبلغ قيمة صادراتها 3,026 تريليون دولار، في حين قيمة وارداتها 3,88 تريليون دولار.

جدول رقم (4) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية في سوق السندات الأمريكي حتى مارس 2025 بالتريليون دولار

حجم الاستثمار بالتريليون دولار حتى مارس 2025	البلد
1130.8	اليابان
779.3	المملكة المتحدة
765.4	الصين
455.3	جزر كايمان
426.2	كندا
412.4	لكسمبورج
402.1	بلجيكا
363.1	فرنسا
329.3	إيرلندا
311.6	سويسرا
297.8	تايبوان
262.9	هونغ كونج
262.7	سنغافورة
239.9	الهند
208.4	البرازيل
200.1	النرويج
131.6	المملكة العربية السعودية
125.8	كوريا الجنوبية
111.4	ألمانيا
104.4	الإمارات العربية المتحدة
1729.1	أخرى
9049.5	الإجمالي

المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية - تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://ticdata.treasury.gov/resource-center/data-chart-center/tic/Documents/slt_table5.html

قد يؤدي هذا القرار إلى التأثير في قيمة الدولار؛ مع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة في العالم؛ إذ تبلغ ديونها أكثر من 36 تريليون دولار ما يمثل أكثر من 36% من ديون العالم- علماً بأن ديون الولايات المتحدة الأمريكية تمثل (120%) من حجم ناتجها المحلي) إلا أنه بفضل الدولار لا يشكل هذا الدين خطراً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية - على الأقل حالياً- لكن الوضع قد يختلف إذا بدأت الدول في التخلي عن استخدام الدولار في تعاملاتها التجارية الدولية أو في الاحتفاظ به كملاد آمن، وهو ما قد تقوم به أوروبا والصين رداً على هذه الرسوم، وهو ما يشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة الأمريكية.

فقدان السيطرة على سوق التكنولوجيا نتيجة للتعريفات الجمركية المضادة؛ مما سيدفع بأسعار منتجات الشركات الأمريكية المصدرة للعالم للارتفاع، ومن بينها الشركات التكنولوجية؛ مما سيدفع المستهلكين للبحث عن بدائل أقل سعراً، وبالتالي سيؤثر ذلك على الاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد بشكل كبير على هذه الشركات.

السوق الأمريكي سيعاني من حالة تضخم كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار؛ مما سيفقد ميزة كبيرة في أنه أكبر سوق استهلاكي في العالم؛ إذ سيتأثر الاستهلاك المحلي بشدة.

قد تؤدي مثل هذه القرارات بالكثير من الدول للتشكيك في مستقبل المنظمات الدولية التي تسمى ثلاث الاقتصاد العالمي - (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والتفكير في الانسحاب منها.

الاستنتاجات:

الاقتصاد الأمريكي ظل ومنذ نهاية الحرب العالمي الثانية هو الاقتصاد الأكبر؛ إذ يمثل حتى 2024 ربع حجم الناتج المحلي العالمي البالغ 110 تريليون دولار، كما أنه ثاني أكبر من أسهم في التجارة الدولية ونسبة 12% من حجم التجارة الدولية.

إن من المتوقع أن ترتفع حصيللة الإيرادات الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية حال تطبيق قرار رفع الرسوم الجمركية للسلع القادمة من خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث السادس

النتائج المتوقعة لرفع الرسوم الجمركية على النظام التجاري الدولي

مع تبني الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات التجارية الليبرالية، وفي سبيل تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، منحت العديد من الدول إعفاءات جمركية من السلع الواردة إليها من تلك الدول كجزء من الدعم الأمريكي لتلك الدول، والتزاماً بمبدأ المعاملة التفاضلية (الدول الأولى بالرعاية) ضمن مبادئ الجات، ولعل أبرز مثال كان كوريا الجنوبية واليابان اللتين استطاعتا أن تحققوا فوائد اقتصادية ضخمة؛ نتيجة لتلك الإعفاءات في مقابل تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمكاسب استثمارية واقتصادية وسياسية إضافة للمكاسب العسكرية، وأصبحت التخفيضات والإعفاءات الجمركية الأمريكية على الواردات هي أحد وسائل الولايات المتحدة الأمريكية السياسية لكسب تأييد الدول، لكن الأمور بدأت في التغير مع ارتفاع حجم العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع حجم الدين الداخلي؛ ما دفعها للتفكير في اتخاذ سياسات تجارية أكثر تشدداً، والتفكير في رفع الرسوم الجمركية، التي في حالة تطبيقها الفعلي ستؤدي إلى خلق تأثيرات على النظام التجاري الدولي، ناهيك عن التأثيرات الاقتصادية المتوقعة داخل الاقتصاد الأمريكي نتيجة لهذا القرار، إذ إنه في عام 2022 سبق وحذر صندوق النقد الدولي من انخفاض توقعات النمو العالمي بسبب التطورات التي تشهدها السياسات التجارية الدولية (فتح الله، 2023)

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سبق وطبقت سياسات تجارية حمائية خلال المدة من 2017-2019 على عدة دول، مثل الصين والمكسيك والاتحاد الأوروبي، وشملت أكثر من 3900 عقوبة بقيمة 380 مليار دولار (Krueger, 2024) ولم تحقق تلك الإجراءات والسياسات أهدافها، بل أدت إلى اضطراب سلاسل التوريد، وتسببت في تزايد القلق على مستقبل منظمة التجارة العالمية، كما أنها أدت إلى رفع التكاليف بالنسبة للشركات الأمريكية، وتسببت في زيادة أسعار بعض المنتجات بالنسبة للمستهلكين، وتسببت في خفض التوظيف في الولايات المتحدة بمقدار 166 ألف وظيفة نتيجة ارتفاع تكاليف الاستيراد بالنسبة لأصحاب العمل (أرقام، 2024) ومن غير المتوقع أن يؤدي القرار الجديد في حال تطبيقه نتائج مغايرة، وفيما يلي نبرز أهم التأثيرات المتوقعة للسياسات التجارية الأمريكية الحمائية في حالة تطبيقها على العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية:

دخول الولايات المتحدة في حالة ركود هو ما قد ينتقل للاقتصادات الشريكة للولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً الاتحاد الأوروبي؛ إذ يبلغ إجمالي التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في 2024م نحو 976 مليار دولار- منها 605.8 مليار دولار واردات أميركية من أوروبا مقابل 370.2 مليار دولار صادرات أميركية إلى أوروبا (المجلس الوطني للتقاضي المصري، 2025).

تأثر سلاسل الإمداد نتيجة لارتفاع الرسوم الجمركية؛ إذ إن ذلك الارتفاع سيتسبب في اضطراب سلاسل التوريد والإمداد.

قد يكون قرار رفع الرسوم الجمركية بداية لحرب تجارية دولية؛ إذ إن كثيراً من الدول بدأت في التفكير بتنفيذ سياسة المعاملة بالمثل مما يعني سلسلة من إجراءات رفع الرسوم الجمركية دولياً، مما يؤثر على انسيابية التجارة الدولية. من المتوقع أن تي هذه القرارات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ترك المجال للصين لكي تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية وتعزز موقعها في التجارة الدولية وخلق تحالفات اقتصادية وتجارية دولية قد تترك الولايات المتحدة الأمريكية وحيدة في مواجهتها.

قد تؤدي هذه الرسوم الجمركية في تزايد المخاوف لدى المستثمرين في السندات الأمريكية مما يدفع الكثير منهم لسحب استثماراتهم وتحويلها إلى دول أخرى (تبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في سوق السندات الأمريكي 9.049 تريليون دولار) (وزارة الخزانة الأمريكية، 2025)، وكما هو معلوم تعاني الولايات المتحدة من انخفاض حاد في معدل الادخار المحلي.

شادي، محمد (2023). *عودة الحمائية: الحرب الأمريكية على العولمة: مركز الحثوث للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.*

الشيخ، نورهان (2018). *نظرية العلاقات الدولية (طبعة أولى) القاهرة: المكتب العربي للمعارف.*

فالر شتاين، ايمانويل (2014). *انحسار القوة الأمريكية ... الولايات المتحدة الأمريكية في عالم القوضى: ترجمة ايزيس قاسم، (طبعة أولى)، مصر، المركز القومي للترجمة.*

فائق، فوزي عبد الخالق (1998). *العلاقات الاقتصادية الدولية: الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.*

فتح الله، محمود (2023). *خصائص الحمائية الجديدة وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة.*

قدة، جميلة وغري، هشام (2022). *الحمائية الحديثة والتحرير التجاري الدولي في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة وواقع متغيرات الاقتصاد الدولي: المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي المجلد 4، العدد 2، جامعة الوادي الجزائر.*

لعيساوي، كريمة (2021). *تطور النظام التجاري الدولي وانعكاساته على النظام الاقتصادي والسياسي الجزائري: أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر.*

المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية (2025). *مدى وجاهة الحرب الجمركية الأمريكية ومالاتها، قطر.*

مازار، مايكل جاي وبريب، ميراندا ورادين، اندروا وسيفالوس، استريد ستوث (2011). *خيارات بديلة للسياسة الأمريكية نحو النظام الدولي: مؤسسة راند (معهد الدفاع الوطني) الولايات المتحدة الأمريكية.*

محيي الدين، محمود (2023). *الإجراءات الحمائية والصراعات الجيوسياسية.. سبل التقدم في عالم الجنوب: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.*

موسى، شقيري نوري والحنيطي، محمد عبد الرازق (2017) *التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، (طبعة ثالثة)، الأردن، دار المسيرة.*

ناصر، عبد الفتاح ثابت. (2020). *منظمة التجارة العالمية: مجلة أكاديمية شمال أوروبا، الدنمارك.*

نارليكار، اماريتا. (2008). *الوجيز في منظمة التجارة العالمية: ترجمة عبد الاله الملاح، (طبعة أولى)، المملكة العربية السعودية، العبيكان للطباعة والنشر.*

مواقع الكترونية

الب سيركان أرسلان، وبل شيما سيمبسون (2021). *نصيب الدولار الأمريكي من احتياطي العملات الأجنبية العالمي يهبط إلى مستوى لم يشهده منذ 25 عاما: صندوق النقد الدولي، تم الاسترجاع من الرابط التالي:*

<https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/05/05/bl-og-us-dollar-share-of-global-foreign-exchange-reserves-drops-to-25-year-low>

أرقام (2024). *عد تلويحه بتصعيد الحرب التجارية.. هل نجحت سياسات ترامب خلال فترته الرئاسية الأولى؟ تم الاسترجاع من الرابط التالي:*

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1709271>

البنك الفدرالي الأمريكي تريخ الزيارة 28 أبريل 2025 <https://fred.stlouisfed.org/series/GDP>

مثلت قوة الدولار كعملة موثوقة للعالم أجمع سبباً في ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة وخصوصاً في السندات الأمريكية وشركات التكنولوجيا، وهو ما أسهم في تعزيز قوة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية وسيطرتها على الاقتصاد العالمي.

الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتكييف سياساتها التجارية وفقاً لمصالحها فقط، بغض النظر عن مصالح حلفائها، وهو ما دفع الكثير من الدول لإعادة النظر في علاقاتها وتحالفاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء قراراتها برفع الرسوم الجمركية.

قرار رفع الرسوم الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية يرجع لعدة أسباب من أهمها معاناة الاقتصاد الأمريكية من العجز المتزايد في الميزان التجاري، وحماية الصناعات المحلية.

قرار الولايات المتحدة الأمريكية برفع الرسوم الجمركية من المحتمل أن يؤدي إلى سلسلة من التأثيرات على التجارة الدولية، إذ ستضطرب سلاسل الإمداد وسيبتطأ النمو الاقتصادي الدولي، مع احتمالية الركود في التجارة الدولية.

ستشهد الأسواق الأمريكية تضخم في الأسعار في حالة تطبيق سياسات حمائية ورفع أسعار الرسوم الجمركية، وسترتفع أسعار المنتجات المستوردة.

التوصيات:

يوصي الباحث في ختام بحثه بالآتي:

1. أن تنوع الاحتياطات المالية سيكون خياراً أفضل أمام الحكومات، مع الوضع في الاعتبار أن يشمل التنوع نسبة من المخزون الذهبي في ظل توقعات باشتعال حروب تجارية مستقبلية.
2. قد يشهد العالم صراعاً تجارياً مشابهاً لما حدث قبل الحرب العالمية الثانية وعلى الدول أخذ الاحتياط لذلك والبحث عن آلية لتخفيف الاعتماد المفرط على الخارج، وتنوع مصادر الواردات وجهات التصدير وتعزيز التحالفات الاقتصادية مع السعي للانضمام لتكتلات اقتصادية متوازنة.
3. لا بد من الاحتكام لآليات حل النزاعات التجارية وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، واستمرار المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن حلول.
4. على صانع القرار الاقتصادي أن يدرس تأثير أي قرار اقتصادي على علاقة الدولة التجارية بالدول الأخرى، ويدرس سلبياته وإيجابيات المتوقعة.
5. السعي لتعزيز مصالح الدول عبر التعاون الاقتصادي هي أحد أفضل الوسائل لضمان الاستقرار العالمي.

المراجع:

الكتب والدراسات

إسماعيل، سحر حنفي محمود (2022). *في الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية: مجلة دراسات مالية ومحاسبية وجبائية، المجلد 2 العدد 2، جامعة البويرة، الجزائر.*

البكري، جواد كاظم (2011). *فخ الاقتصاد الأمريكي.. الأزمة المالية (طبعة أولى)، العراق: مركز حمورابي.*

بلعز، خير الدين (2015). *التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف -مع الإشارة إلى حالة الجزائر: أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.*

حكيم، مفتاح (2003) *السياسة التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.*

حمادي، فلاح حسن (2023). *اختلال التوازنات الدولية من خلال تفوق الولايات المتحدة الأمريكية والصعود الصيني، مجلة دراسات دولية- العدد 94، العراق.*

الجميل، حميد (2013). *عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه مع إشارة خاصة للمدبونية الأمريكية: مجلة المنتدى، منتدى الفكر العربي لمجلد، 28 العدد (258)، الأردن.*

Krueger, Anne O. (2024). *America's Protectionist Policies Are Backfiring*, Project Syndicate <https://www.project-syndicate.org/commentary/why-us-protectionist-trade-policies-are-counterproductive-by-anne-o-krueger-2024-10/arabic>

Kose, M. Ayhan, Csilla Lakatos, Franziska Ohnsorge and Marc Stocker (2017). *The Global Role of the U.S. Economy: Linkages, Policies and Spillovers*- World Bank Policy Research Working Paper.

O'Neil, Jim (2025). *The Global Economy Without America* <https://www.project-syndicate.org/commentary/global-economy-without-american-consumer-demand-by-jim-o-neill-2025-02>

Rajitha, Poliseti (2023). *THE ROLE OF WORLD TRADE ORGANISATION IN INTERNATIONAL TRADE AND INVESTMENT*, Journal of Fundamental & Comparative Research Vol. IX, Issue-II, Book No.06,

Wester, Shay (2022). *THE EVOLUTION OF THE GLOBAL TRADING SYSTEM*, Asia Society Policy Institute, New York.

البنك الدولي- الإنفاق على البحث والتطوير (% من إجمالي الناتج المحلي) -
تم الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RS.DV.GD.ZS>

قناة الجزيرة - ارتفاع قياسي لحصة أميركا من الاستثمار الأجنبي المباشر-تم
الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/1/21/us-share-global-fdi-record>

Trading Economy - الولايات المتحدة الأمريكية - الإنفاق الاستهلاكي -
تم الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://ar.tradingeconomics.com/united-states/consumer-spending>

وزارة الخزانة الأمريكية - تم الاسترجاع من الرابط التالي:
https://ticdata.treasury.gov/resource-center/data-chart-center/tic/Documents/slt_table5.html

المجلس الوطني المصري التنافسي - تم الاسترجاع من الرابط التالي:
<https://encc-eg.org/pressroom/press.aspx?id=280>

منظمة التجارة العالمية- تم الاسترجاع من الرابط التالي:

https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/what_we_do_e.htm

United States Trade Representative -USTR- (2022)
Countries & Regions <https://ustr.gov/countries-regions>

مراجع باللغة الإنجليزية

Atkinson, Robert D. (2022) -*How the IT Sector Powers the U.S. Economy* -ITIF. -

<https://itif.org/publications/2022/09/19/how-the-it-sector-powers-the-us-economy/>

The Impact of the US Decision to Raise Tariffs on the International Trade System

Sami Mohammed Qasim Noman

Department of Political Science - Aden Faculty of Economics and Political Science – University of Aden- Aden City -Yemen

Sam_1985_3@hotmail.com

Received
29/04/2025

Accepted
29/06/2025

Published
10/09/2026

Cite: Noman, S.M. (2026). The Impact of the US Decision to Raise Tariffs on the International Trade System. *University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities*, 2(1), 12-22.

Abstract

This study provided a geographical-agricultural analysis of natural resources and the extent of their contribution to the development of agricultural activity in the Ahwar Delta. The natural geographical elements are considered the material basis on which the development of agricultural activity depends, due to the strength of the mutual relationship in terms of the growth of agricultural crops and their spatial distribution on the surface of the earth. This relationship appears in the effect of climate on agricultural soil, in terms of its composition and properties, and its reflection on the development and growth of agricultural crops. While agricultural operations were closely linked to climatic characteristics, such as the effect of solar radiation, heat, humidity, and rainfall, on the development of agricultural activity. The impact of water on increasing the agricultural area is also evident, reflecting the extent of the development of agricultural development in the Ahwar Delta. This study focused on the importance of investing in these natural geographical resources which can help shaping a more developed future for agricultural activity in Ahwar Delta.

Keywords: Agricultural economic activity, Ahwar delta, natural resources

© 2026, Noman, S.M., licensee University of Lahej Journal of Applied Sciences and Humanities. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform and build upon the material, provided the original work is properly cited.

